



محضر جلسة  
مجلس جامعة تونس المنار  
المنعقدة يوم الأربعاء 11 جانفي 2012

انعقدت بمقر جامعة تونس المنار الجلسة الرابعة لمجلس الجامعة للمدة النيابية 2011-2014 وذلك يوم الأربعاء 11 جانفي 2012 على الساعة التاسعة والنصف صباحا تحت إشراف الأستاذ عبد الحفيظ الغربي رئيس الجامعة.

وقد حضر الاجتماع السيدات والسادة :

نائب رئيس الجامعة مكلف بالبرامج والتقويم والإدماج المهني	فتحي سلاّوتى
نائبة رئيس الجامعة مكلفة بالبحث العلمي وبالتطوير التكنولوجي والشراكة مع المحيط	هندة الفقيه
كاتب عام الجامعة	كمال المعزاوي
عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس	لطفي المشيشي
عميد كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعيات بتونس	محمد الطاهر جراد
مدير المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس	شهاب بودن
مدير المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس	توفيق العلوى
مدير المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس	عبد الله حرizi
مدير المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار	جميل الزينوبى
مديرة المعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس	جنات بن حميда
مدير المعهد العالي للإعلامية	عز الدين زقروبة
مدير معهد بورقيبة للغات الحية	علي الغضاوى
مديرة المعهد العالي لعلوم التمريض بتونس	عايدة مقدم
مدير معهد باستور	الهاشمي الوزير
نائبة عن عميد كلية الطب بتونس	ريم قوشة الوزير

- نواب عن مدير المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بتونس
- نواب عن مدير المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بتونس
- نواب عن مدير معهد البحث البيطري بتونس
- مصطفى الهواري**
- علية الوسلاطي**
- رياض منصوري**

- والسادة ممثلو الأساتذة والأساتذة المحاضرين "أ" :**
- من المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس
  - من كلية الطب بتونس
  - من كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعيات بتونس
  - من كلية الطب بتونس
  - رضا بالشيخ**
  - محمد الكوني الشاهد**
  - محمد الصغير عاشوري**
  - رؤوف دنقير**

- والسادة ممثلو الأساتذة المساعدين:**
- من المعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس
  - من المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس
  - من كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس
  - توفيق الجريدي**
  - الهداي الطرابسي**
  - علي نني**

- والسيد ممثل العمالة :**
- من كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس
  - يوسف الحسناوي**

- وقد اعذر عن الحضور السيدة والسيد:**
- عميد كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس
  - ممثلة عن الأساتذة المساعدين
  - منير البكوش**
  - سنياء الجزيري العربي**

- وتغيب عن هذه الجلسة السيدة والسادة :**
- ممثل عن الأساتذة المساعدين
  - ممثل عن الإطار الفني والإداري
  - يوسف عثماني**
  - مصطفى الشارني**

افتتح رئيس الجامعة الاجتماع بالترحيب بالحاضرين ثم قام بتقديم الكاتب العام الجديد للجامعة السيد كمال المعزاوي متمنيا له التوفيق منوها بالجهودات التي قدمها الكاتب العام السابق السيد عبد الحي مناعي خدمة للجامعة.

كما رحب السيد محمد الصغير عاشوري ممثل إطار التدريس من الأساتذة والأساتذة المحاضرين بمجلس الجامعة وهو أول اجتماع يحضره نظرا لانشغاله بمهامه خلال الفترة الأخيرة بالهيئة العليا للانتخابات.

وبمناسبة الذكرى الأولى لثورة 14 جانفي 2011، أكد على ضرورة تكافف الجهود للنهوض بالجامعة التونسية وبالتعليم العالي والبحث العلمي تكريسا لأهداف الثورة (الحرية، الديمقراطية، الحوكمة، الكرامة، الشغل ..) وذلك رغم صعوبة وحساسية هذه المرحلة.

ثم استعرض جدول أعمال الجلسة والمتمثل في النقاط التالية:

- إحداث وتجديد هيأكل البحث،
- تكوين لجان بالجامعة للاستشارة حول التعليم العالي والبحث العلمي،
- المذكرة الإطارية للدكتوراه (نظام "إمد") والإعداد لتأهيل المؤسسات،
- متفرقات: اللجان القطاعية لمنظومة "إمد"، الأساتذة المتميزون، تكوين لجان صلب الجامعة،

## I – إحداث وتجديد ومراجعة هيأكل البحث.

تولى مجلس الجامعة النظر في مطالب إحداث وتجديد ومراجعة وحدات ومخابر البحث وذلك بالرجوع إلى المعايير التي نص عليها الأمر عدد 644 المؤرخ في 2 مارس 2009 والمتعلق بضبط تنظيم مخابر البحث ووحدات البحث ومجمعات البحث وطرق تسييرها.

### 1 – مراجعة مخابر ووحدات البحث:

عملا بمراسلة الإدارة العامة للبحث العلمي المؤرخة في 19 ديسمبر 2011 حول نتائج تقييم مطالب إحداث مخابر ووحدات بحث، نظر مجلس الجامعة في ملفات مراجعة هيأكل البحث وفقا لنتائج التقييم الصادرة عن الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي.

## **– مراجعة مخابر البحث:**

أشارت نائبة رئيس الجامعة أن الهيئة الوطنية لتقدير البحث العلمي المشار إليها سلفا قد طلبت مراجعة ملفات 6 مخابر بحث ولم تتفق رئاسة الجامعة من المؤسسات سوى 4 ملفات فقط (من كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس وكلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعيات بتونس والمعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس والمدرسة الوطنية للمهندسين بتونس).

مع الإشارة أن وحدة البحث الكهروضوئية والمواد نصف الناقلة (Photovoltaïque et Matériaux semi-conducteurs) طرحت للمراجعة على أساس مخبر تحت إشراف السيد بحري رزيق لكن تم على مستوى المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس تحويلها إلى وحدة بحث تحت إشراف السيد محمد الععباب.

بعد النقاش قرر المجلس الموافقة على إحداث هذه المخابر (جدول عدد 1).

## **– مراجعة وحدات البحث:**

نظر مجلس الجامعة في مطالبات مراجعة 11 وحدة بحث باعتبار وحدة البحث الكهروضوئية والمواد نصف الناقلة المشار إليها أعلاه والتي طرحت في البداية على أساس مخبر.

بعد النقاش وافق المجلس على إحداث هذه الوحدات (جدول عدد 2).

## **2 – تأهيل وحدات البحث:**

نظر المجلس في 27 مطلب تأهيل وحدة بحث من مختلف المؤسسات الراجعة بالنظر للجامعة حيث صادق على تأهيل 24 مطلاً ولم يوافق على تأهيل ثلاثة مطالبات لأسباب تتعلق بعدم احترام بعض المعايير المنصوص عليها بالأمر عدد 644 المؤرخ في 2 مارس 2009 المشار إليه أعلاه كشرط الترکيبة الدنيا للوحدات والمخابر والمعيار الجغرافي (جدول عدد 3).

## **3 – تأهيل مخبر بحث:**

نظر المجلس في مطلب تأهيل للارتقاء من وحدة إلى مخبر بحث: الهندسة الجيوتكنولوجية (Ingénierie géotechnique) التابع للمدرسة الوطنية للمهندسين بتونس.

بعد المداولة تمت المصادقة على مطلب التأهيل (جدول عدد 4).

دعت نائبة رئيس الجامعة رؤساء المؤسسات إلى إتمام الملفات المنقوصة التي تمت الموافقة المبدئية عليها (عدم وجود إمضاء رئيس الوحدة أو رئيس المؤسسة، عدم إرفاق الملف بمحضر جلسة المجلس العلمي ...) حتى يتسرى لمصالح الجامعة إحالتها إلى الوزارة في الآجال.

أشار رئيس الجامعة في هذا الصدد إلى التزام مجلس الجامعة بقرارات المجالس العلمية في خصوص ملفات إحداث وتأهيل مخابر ووحدات البحث حفاظا على استقلالية المؤسسات ونظرا للصبغة العلمية والبيداغوجية لهذه الملفات مع الأخذ بعين الاعتبار احترام المعايير التي نصت عليها التراثيب القانونية.

وفي هذا الإطار، أكد السيد محمد الصغير عاشوري ممثل الأساتذة المساعدين بمجلس الجامعة على ضرورة دراسة المجالس العلمية لهذه المطالب بصفة موضوعية واحترام التراثيب القانونية في الغرض دون الدخول في الاعتبارات الشخصية ودون محاباة للزماء.

وفي ذات السياق، اقترح عميد كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعيات بتونس توخي مزيدا من المرونة في تطبيق المعايير الخاصة بإحداث مخابر ووحدات البحث والمنصوص عليها بالأمر عدد 644 المذكور سلفا ومن بينها المعيار الجغرافي حيث نص الفصل 12 من هذا الأمر بالنسبة لإحداث المخابر على أن "ينتمي بقية الباحثين إلى مؤسسات تعليم عال وبحث بالولايات المنتمية إلى نفس الإقليم الجغرافي". كما تسائل أعضاء المجلس عن الجدوى من اعتماد هذا المعيار نظرا للتطور وسائل الاتصال الحديثة وإمكانية تواصل الباحثين عن بعد. وكذلك معيار التركيبة الدنيا للمخابر ووحدات البحث الذي يصعب احترامه خاصة في بعض الاختصاصات التي لا يتتوفر بها عدد كبير من المدرسين.

## II – تكوين لجان بالجامعة للاستشارة حول التعليم العالي والبحث العلمي.

أفاد نائب رئيس الجامعة أن الوزارة تعتمد إجراء استشارة موسعة تتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي وذلك في إطار إصلاح المنظومة الجامعية. وهي نتيجة اتفاق بين سلطة الإشراف والجانب النقابي (الجامعة العامة للتعليم العالي) يتم بمقتضاه تشكيل جميع الأطراف الفاعلة والمتدخلة في هذا القطاع من مدرسين وطلبة وموظفين وعملة قصد النهوض به وإصلاحه بصفة جذرية.

وسيتم على هذا الأساس تكوين لجان في مستويات مختلفة تشرف على هذه الاستشارة حيث ستتعهد مهمة صياغة مشروع الإصلاح إلى لجنة وطنية مكونة من ممثلين عن الوزارة وعن الجامعة العامة للتعليم العالي وعن المدرسين يقع اختيارهم بناء على كفاءتهم ونزاهم وتمثيلهم لمختلف الاختصاصات. كما يمكن لهذه اللجنة الاستعانة بخبراء عند الحاجة.

وسيقع كذلك إحداث لجان على مستوى الجامعات تتكون من رئيس الجامعة أو من يمثله وعضو تقرحه الجامعة العامة للتعليم العالي وممثل عن الأساتذة المنتخبين. وستتولى هذه اللجنة تشريك الطلبة والموظفين والأعوان في مناقشة وتقديم المقترفات.

وستشارك المؤسسات بدورها في هذه الاستشارة عن طريق إحداث لجنة بكل مؤسسة تتكون من رئيس المؤسسة وممثلا عن النقابة وممثلا عن المجلس العلمي مع تشكيل لجنة الطلبة والأعوان في النقاط الخاصة بهم.

كما استعرض نائب رئيس الجامعة مختلف النقاط التي تتضمنها الاستشارة وهي منظومة "إمد"، والخارطة الجامعية، والتصرف في الموارد اللوجستية وفي الموارد البشرية والمدرسوں والطلبة، وحكمة الجامعات والمؤسسات الجامعية، والجامعة ومحيطها وطرق ضمان الجودة وكذلك البحث العلمي.

وسيقع خلال شهر جانفي 2012 تركيز هيكل الاستشارة وانطلاقها وسيتم صياغة تقارير المجالس العلمية في شهر جويلية وصياغة تقارير لجان الجامعات وعرضها على مصادقة مجالس الجامعات خلال شهر نوفمبر وإعداد تقرير اللجنة الوطنية خلال شهر ديسمبر من نفس السنة ثم عرضه على المنتدى العام الذي سينظم للعرض خلال شهر فيفري 2013 وذلك قبل إحالته في شهر مارس 2013 على مصادقة مجلس الجامعات.

أشار نائب رئيس الجامعة في هذا الصدد أن مصالح الجامعة قامت بتعيم المذكرة الواردة من الوزارة حول منهجية ومضمون هذه الاستشارة على جميع المؤسسات الراجعة لها بالنظر قصد إبداء الرأي حولها والمساهمة في إعدادها وصياغتها. وتحت رؤساء المؤسسات على موافاة الجامعة بملحوظاتهم في خصوصها. كما دعا أعضاء المجلس إلى المساهمة في تكوين لجنة الاستشارة الخاصة بالجامعة وذلك في انتظار موافقتنا بورقة العمل التي ستتولى اللجنة الوطنية إعدادها.

وفي تعليقه على مشروع المذكرة التي تمت إحالتها على المؤسسات في خصوص الاستشارة الموسعة حول إصلاح المنظومة الجامعية، لاحظ مدير المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس أنها تقتصر فقط على نظام "إمد" واقتراح إضافة مرحلة تكوين المهندسين التي تتطلب بدورها إدخال بعض الإصلاحات وكذلك ربط مسار التكوين بسوق الشغل، وهو ما ذهب إليه السيد محمد الكوني

الشاهد مثل الأستاذة والأستاذة المحاضرين بمجلس الجامعة حيث اعتبر أن مجالات الإصلاح تتجاوز ما هو موجود بهذه المذكرة كما اقترح التريث في إجراء الاستشارة إلى حين وضوح الرؤية على مستوى التوجهات السياسية العامة للبلاد.

وخلال ذلك، أكد رئيس الجامعة على ضرورة إجراء هذه الاستشارة في أقرب وقت ممكن وذلك بتشريك جميع الأطراف قصد القيام بإصلاح جذري وعميق لمنظومة التعليم العالي وتجنب الحلول الوقفية مضيفاً أن الجامعة التونسية في حاجة إلى الدخول في حراك فكري حول مستقبلها.

وفي ذات السياق اقترح عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس العمل خلال هذه الاستشارة مع شركاء وأطراف أخرى معنية بقطاع التعليم العالي (وزارة التربية والتكوين المهني، وزارة المالية، وزارة الصناعة...).

كما أكد مدير معهد باستور على ضرورة الاستعانة بالخبراء ومكاتب الدراسات المختصة نظراً لوجود بعض الجوانب التقنية في هذه الاستشارة إلى جانب توفر الإرادة السياسية والإمكانيات المادية اللازمة.

من جانبه، أشار مدير المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس إلى أهمية وجود الضمانات الكافية لتطبيق مشروع الإصلاح الذي سينتسب عن إجراء هذه الاستشارة.

### III – المذكرة الإطارية للدكتوراه (نظام "إمد") والإعداد لتأهيل المؤسسات:

قدمت نائبة رئيس الجامعة المذكرة الإطارية للدكتوراه التي سيقع اعتمادها على مستوى نظام "إمد" مشيرة إلى أنه قد تم إدخال بعض التعديلات عليها وذلك على ضوء المقترنات التي قدمتها لجنة الدكتوراه المحدثة بالجامعة.

كما أضافت أن هذه المذكرة قد أدخلت بعض التغييرات على النظام القديم الخاص بالدكتوراه ومن بينها السماح للمدرسين الاستشفائيين الجامعيين بتأطير طلبة الدكتوراه وكذلك إمكانية الإشراف الثنائي على أطروحتات الدكتوراه من قبل مؤطرين تونسيين إذا تطلب موضوع البحث ذلك.

وفي نفس الإطار أشارت أن لجنة الدكتوراه بالجامعة تولت كذلك إعداد ميثاق الدكتوراه الخاص بجامعة تونس المنار (Charte du doctorat de l'UTM) مؤكدة على ضرورة عرضه على مصادقة المجالس العلمية للمؤسسات.

كما دعت رؤساء المؤسسات إلى الشروع في التفكير في تأهيل مؤسساتهم لإنضاج شهادات الدكتوراه والتأهيل الجامعي دون انتظار مراسلة الوزارة في الغرض.

أشار مدير معهد باستور أن تأهيل المدرسين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين بمؤسسات البحث يخضع إلى إجراءات تختلف عما هو معمول به بالنسبة لمدرسي التعليم العالي واقتصر إحداث لجان مكلفة بالتأهيل تتولى النظر في الملفات على أسس علمية وموضوعية لإعطاء أكثر مصداقية لهذه الشهادات.

#### **IV – متفرقات: اللجان القطاعية لمنظومة "إمد"، الأساتذة المتميزون، تكوين لجان صلب الجامعة:**

##### **– اللجان القطاعية لمنظومة "إمد":**

ذكر رئيس الجامعة بمراسلة الإدارة العامة للتعليم العالي عدد 491 المؤرخة في 26 ديسمبر 2011 حول فتح باب الترشح لعضوية اللجان الوطنية القطاعية في "إمد" والتي تم تعميمها على جميع المؤسسات الراجعة بالنظر للجامعة. وطلب من أعضاء المجلس حتى المدرسين على الترشح لعضوية هذه اللجان.

##### **– الأساتذة المتميزون:**

تولى مجلس الجامعة النظر وإبداء رأيه في المطالبات الواردة من المؤسسات في خصوص التسمية في صفة أستاذ متميز بالنسبة لأساتذة التعليم العالي المحالين على التقاعد (جدول عدد 5).

بين رئيس الجامعة في هذا الصدد أن اختيار الأساتذة المتميزين كان يتم في السابق على أساس غير شفافة مؤكدا على ضرورة تحديد مقاييس علمية وموضوعية لذلك، ويمكن أن يقع تحديد هذه المقاييس من قبل لجنة تحدث للغرض بالجامعة وهو ما ذهب إليه أعضاء المجلس وخاصة مدير المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس الذي اقترح تكوين خلية تفكير تتولى النظر في هذه المسألة.

##### **– تكوين لجان صلب الجامعة:**

اقتراح رئيس الجامعة إحداث بعض اللجان على مستوى الجامعة وهي كالتالي:

– لجنة تتولى النظر في الصعوبات التي يعرفها اختصاص البيولوجيا ( دراسات المرحلة الثالثة، التشغيلية ...) وتقديم الحلول المناسبة للنهوض بها. وتتكون هذه اللجنة من ممثلين عن جميع الأطراف المعنية بالاختصاص المذكور.

— لجنة حول تدريس مادة الانقلizية وتنضم ممثلاً أو ممثلي عن كل مؤسسة نظراً لأهمية تعليم هذه اللغة وتواضع مستوى الطلبة بها.

— لجنة تتميم الموارد الذاتية للمؤسسات وذلك حسب خصوصيات كل مؤسسة (التفتح على المحيط، بعث مشاريع في إطار التكوين والبحث العلمي ...).

— لجنة التشغيلية والتي ستتولى النظر في تحسين تشغيلية الشهائد من خلال ربط مسارات التكوين بحاجيات سوق الشغل.

اقتراح مدير معهد باستور في هذا المجال بعث لجان على مستوى المؤسسات لدراسة هذه المسألة حسب خصوصية وطبيعة كل مؤسسة حيث تقوم هذه اللجان بتقديم مقترناتها إلى اللجنة المحدثة على مستوى الجامعة.

في إطار تحسين مقررونية البحث العلمي دعا رئيس الجامعة أعضاء المجلس إلى حث زملائهم على وضع اسم الجامعة ومؤسساتهم على إصداراتهم العلمية على غرار ما قامت به كلية الطب بنونس حيث أصدرت نشرية مخصصة لتحسين المدرسين والباحثين بأهمية هذه المسألة.

ورفعت الجلسة على الساعة الثانية بعد الظهر.

رئيس الجامعة  
  
عبد الحفيظ الغربي

الكاتب العام للجامعة  
  
كمال المعزاوي